الظروف المعيشية للنازحين في العراق
بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي

Living conditions for displaced people in Iraq after the elimination of ISIS

م. سعاد إبراهيم عباس

أ. د. عامر هاشم عواد

suaadebraheem@gmail.com

dramerawad@ gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٥/٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٦/٣٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٠/٣٠

الملخص

عانى العراق ، بعد العام ٢٠٠٣ ، من ظهور ازمة النزوح، اي انتقال الانسان قسراً داخل البلد ، والاشكالية هنا ان النزوح كان قسرياً، حيث جاء النزوح نتيجة لاندلاع اعمال قتالية في مناطق سكنية، أو عدم الشعور بالأمن.

كانت اعمال الاقتتال بين طرف يتبنى العنف، وبين قوات حكومية، في ظل عدم وجود خطط حكومية، لإدارة مرحلة ما بعد الاعمال القتالية، تسبب بضرر لمصالح الافراد النازحين، إذ اصاب التهجير مجموعة من السكان، والسبب في ذلك هو ضعف الاجراءات الحكومية في التعامل مع هذه الاشكالية.

ظلت معالجة مشكلة النزوح تخضع للجدل السياسي وليس لمنطق وجود مصالح للدولة في فرض السلم الاهلي، والاستقرار المجتمعي، وتسببت المشكلة بتداعيات مستمرة، اخذت مظاهر: سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النازحون، العراق، تنظيم داعش الارهابي، تداعيات سياسية، تداعيات اقتصادية، تداعيات أمنية، الحكومة .

Abstract

Living conditions for displaced people in Iraq after the elimination of ISIS

After ٢٠٠٣, Iraq suffered from the emergence of a displacement crisis, that is, the forced movement of people within the country. The problem here is that the displacement was forced, as the displacement came as a result of the outbreak of hostilities in residential areas, or a lack of a sense of security.

The fighting between a party that adopted violence and government forces, in the absence of government plans to manage the post-hostilities phase, caused harm to the interests of displaced individuals, as displacement affected a group of residents, and the reason for this was the weakness of government procedures in dealing with these matters. The problem.

Addressing the problem of displacement remained subject to political controversy and not to the logic of the state's interests in imposing civil peace and societal stability. The problem

caused ongoing repercussions that took on political, security, economic, and social manifestations.

key words:

Displaced people, Iraq, ISIS terrorist organization, political repercussions, economic repercussions, security repercussions, government

المقدمة

شهد العراق في العام ٢٠٠٣ تحولات كبرى، فرضت نفسها على المواطنين وعلى المجتمع وعلى الدولة، ومنها ظهور العنف فكراً وسلوكاً، لدى اطراف محلية أو وافدة، والتي عانى منها العراق بشدة، بمستويات ومراحل متباينة.

واهم الموضوعات التي رافقت العنف هي ظواهر: تدمير الممتلكات الشخصية ، والتصفيات العنصرية خارج القضاء، وظاهرتي اللجوء والنزوح، ولا توجد احصاءات دقيقة تشير الى ما تقدم، انما ظلت آثارها المجتمعية كبيرة .

أهمية البحث

في هذا البحث سيتم الاشارة الى موضوع مهم إلا وهو موضوع النزوح، ولماذا ظهر، وكيف آلت إليه اوضاع النازحين، وهذا الموضوع لا يتعلق بعدد محدود من الافراد انما يرتبط بقطاع كبير من الافراد، ظهر كأنه يمثل مشكلة في التعامل مع مكونات الشعب، في ظل ضعف الاجراءات الحكومية للتعامل مع المشكلة قبل وقوعها واثناءه وبعده، وبقيت بعد عدة سنوات من وقوعها قائمة، سواء ما تعلق بتدمير الممتلكات الشخصية لأسباب ترتبط بالعمليات القتالية أو ما بعدها، أو ما تعلق بوجود النازحين في مخيمات تفتقد لمقومات الانسانية، أو ما تعلق بمنع عودة القسم الاكبر

من الافراد تحت عناوين عدة، والاهم من ذلك هو غياب الخطط الحكومية للتعامل مع هذا الموضوع .

اهداف البحث:

التي يتوخى البحث الوصول إليها هي:

١. دراسة اسباب النزوح في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

٢. تقدير عدد النازحين ، والمناطق التي نزحوا منها واليها.

٣. اوضاع النازحين من حيث المناطق التي سكنها النازحون، والخدمات التي وفرتها الحكومة لهم، والقدرة على استعادة ممتلكاتهم أو القدرة على العودة لمناطقهم السكنية، والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن موضوع النازحين.

اشكالية البحث

ان الاشكالية التي يحاول البحث التصدي لها ترتبط بسؤال مركزي مضمونه هو:

ما اوضاع النازحين المعيشية بعد سنوات من النزوح؟

وهذا يطرح عدة تساؤلات فرعية، وهي:

١- ما اسباب النزوح في العراق؟

٢- ما وقت الذروة الذي شهد نزوح الافراد من منازلهم؟

٣- هل ان النزوح غلب عليه منطقة محددة ام انه ظاهرة عانى منها اغلب العراقيين؟

٤- ما تقديرات اعداد النازحين في العراق؟

٥- ما اوضاع النازحين الاجتماعية والخدمية والاقتصادية والامنية والسياسية؟

٦- ما تداعيات ظاهرة النزوح مستقبلاً؟

فرضية البحث

ان الفرضية التي ينطلق البحث لاثباتها هي:

كلما مرت السنوات دون إيجاد حل لقضية النازحين بشكل نهائي، كلما ازدادت معاناتهم المعيشية .

مناهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج التحليل النظمي .

هيكلية البحث

قسم البحث الى عدة محاور ، فضلا عن المقدمة والخاتمة وهي:

اولا– اسباب النزوح في العراق .

ثانيا– تقديرات عدد النازحين واوضاعهم وظروفهم المعيشية و المجتمعية .

ثالثا– آليات التعامل مع أزمة وتداعيات النزوح في العراق.

أولاً– اسباب النزوح في العراق

في البداية لابد من تعريف النزوح وتفريقه عن الهجرة، ومدى خضوع النزوح للحماية القانونية والمسؤولية السياسية[1]، واسباب النزوح في العراق، حسب مراحل الاحداث المهمة التي شهدها البلد، وهو ما يمكن تفصيله كالاتي :

١– التعريف بالنزوح وتفريقه عن الهجرة

ان النزوح قد يكون اختياراً، كما في الرغبة لتحسين واقع إجتماعي، أو إقتصادي للفرد، أو قد يكون أضطراراً ، وهو ما يعنينا هنا في هذا البحث .

ان النزوح القسري والبعض يسميه التهجير، هو حركة غير طوعية أو قسرية، يتعرض له شخص أو أشخاص، فيتركون مناطق سكنهم وينتقلون الى منطقة سكن جديدة بشكل مؤقت أو دائم، نتيجة: اما الكوارث الطبيعية، أو العنف، أو التطهير العنصري، أو غيرها، ومن ثم يتوجب توفير الحماية له من قبل السلطات المعنية، وجاء ذلك نتيجة الاهتمام الذي أخذ يحضى به موضوع النزوح والهجرة في المناقشات الدولية لما فيهما من تداعيات كبيرة على موضوع الاستقرار واعطاء صورة عن هشاشة

قدرة النظام السياسي على تحمل التزاماته تجاه مواطنيه[٢]. وقد ارتفع عدد النازحين بالعالم في العام ٢٠٢٠ ووصل الى مستوى وجود نحو ٦٠ مليون نازح قسراً حسب بيانات المنظمات الدولية . ولهذا عقدت بدعوة من الامين العام للامم المتحدة ، في اسطنبول في ايار ٢٠١٦ مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، للتعامل مع موضوع النزوح ، في ضوء اتساع نطاق النزوح المرتبطة بوضعي العراق وسوريا، التي تسببت بطرح موضوعها بعد العام ٢٠١١ ثم بعد العام ٢٠١٤ (اي الاحداث المهمة التي شهدتها المنطقة المرتبطة بتداعيات ما عرف بالربيع العربي)[٣] .

يقصد بالنزوح اصطلاحاً: ترك المكان، والنازح هو من يبتعد عن داره لأسباب عدة تحمل معنى: الابتعاد عن أخطار موجوده تهدد حياته وممتلكاته. وقد عرفته منظمة الهجرة الدولية بأنه: إجبار أفراد على الهرب أو ترك المسكن لتجنب آثار العنف أو الانتهاكات، من
دون عبور حدود الدولة[٤].

والنزوح القسري وفقا لتعريف الباحث المصري الدكتور خليل وهدان، انما هو: انتقال فرد أو مجموعة، من أماكن اقامتهم المعتادة وتركها الى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم، خشية من النزاعات والحروب الاهلية، أو بسبب وجود انتهاكات لحقوقهم الاساسية، أو حماية لانفسهم من الكوارث" [٥]، والنزوح القسري يُعد وفقاً لتصنيف بعض الباحثين جريمة ان لم يكن لأسباب لا علاقة للحكومة به أو ان الحكومة اعتمدت كل الاجراءات لعدم التسبب به[٦].

اما الفرق بينه وبين اللجوء، هو ان الأخير انتقال الانسان عبر الحدود ، لأسباب كثيرة، ومنها الخشية على حياته، وطالما ان الفرد انتقل عبر الحدود فان وصفه ووضعه القانوني ونوع الحماية التي يتلقاها تختلف عن النزوح، لأن الرعاية القانونية تكون مسؤولية طرف دولي ثاني[٧]. وبهذا المعنى يمكن ان نصل الى اعطاء معنى

لما يمكن ان يكون عليه معنى النزوح بأنه: انتقال مجموعة أو افراد جبراً من منطقة سكنهم المعتادة، إلى منطقة أخرى في البلد، تفادياً لآثار اقتتال، أو حالات عنف، أو انتهاكات أو كوارث.

١- خضوع الاشخاص النازحين للحماية القانونية من قبل دولهم

ان الاصل، كما هو معروف، في نشوء الدول هو أنها كيانات قانونية – سياسية تنظم مصالح الافراد الموجودين على الارض، والذين تجمعهم وحدة المصير وروابط أخرى عدة، وتوكل مهمة أدارة الدولة الى السلطات، ويكون للسلطات القدرة اللأزمة لإدارة الدولة، وبضمنه تحقيق مصالح الأفراد المواطنين داخلها.

وبعد مدة قصيرة ابتداءً الحرب الباردة ، صاغ المجتمع الدولي ميثاق الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام ١٩٤٨، وبضمنه حقه في الحياة، وتلاه أصدار العديد من المواثيق التي تضمن منع التمييز ومنع العنف ، وصولا الى العام ١٩٩١ عندما أقر المجتمع الدولي مسؤولية المجتمع الدولي للتدخل في حالات انسانية محددة بوجود حالات لجوء من دولة إلى أخرى[٨]، ثم أتجهت إرادة المجتمع الدولي في العام ٢٠٠١ إلى طرح موضوع آخر وهو أمكانية المجتمع الدولي لأن يتدخل ان أخلت الدولة بمسؤوليتها تجاه مواطنيها، اي أخلت بالتزاماتها الداخلية [٩]، إلا انه مضى نحو عقدين من الزمن على هذه المناقشة ولم يحصل تقدم في المجتمع الدولي بشأنها. إلا انه مما لا يمكن انكاره ان كل دولة تخفق في التعامل مع موضوع حماية مواطنيها فأنه يؤشر عليها انها تقع ضمن الدول الهشة بحسب معايير الدول الهشة[١٠]

٢- اسباب النزوح في العراق

لم يشهد البلد مرحلة نزوح واحدة انما كان هناك مراحل بحسب الاحداث المهمة التي شهدها البلد، واغلب حالات النزوح اما تنتهي بالعودة الطوعية او اعادة تكييف

النازح لأوضاعه وسكنه بما يناسب التحولات والتغيرات التي فرضت نفسها على البيئة الداخلية للدولة والمجتمع.

ولدراسة الأسباب التي تدعو الافراد والجماعات الى النزوح ، نجد أن أسباب النزوح تتفاوت في مناطق النزاع بين أسباب ترافق النزاعات، وأخرى ترافق النشاط العنفي الاجرامي لمجموعات عنفية، وأخرى طبيعية، وأخرى من صنع الانسان، وكل تلك المسببات رافقت عمليات النزوح التي شهدها العراق[١١]، واغلب حالات النزوح انتهت اما بالعودة او بتكييف النازح لاوضاعه واستقراره بسكنه الجديد.

ان الاشكالية لا تقتصر على النزوح المسجل، انما هناك حالات عدة لنزوح غير مسجل رسمياً، والاشكالية الأخرى هي أستمرار النزوح لسنوات من دون وجود تدخل حكومي لمعالجة المشكلة.

وعموماً، فيما يتعلق بأسباب استمرار النزوح لمجموعة ليست بالصغيرة، فإن الملاحظ أنها ترتبط بعدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي تؤثر في قدرة المواطن على الاستمرار بالمعيشة والتواجد بمنطقة سكنه الطبيعية التي يفترض ان تكون محمية من السلطات بموجب التزاماتها بضمان السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي، قياساً بحجم الموارد الكبيرة المخصصة للقطاع الأمني[١٢].

ثانيا- تقديرات عدد النازحين واوضاعهم المجتمعية

١- تقدير حجم النزوح

تزامناً مع الاضطراب ومظاهر ضعف الاستقرار السياسي والأمني الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣، فإن البلد شهد بالمقابل موجات من النزوح ، وشهد من حيث حجم حالات النزوح عدة مراحل، يمكن توزيعها أو تقسيمها على ثلاث مراحل كان لها تاثير واضح على حركة النزوح، وهي:

أ. مرحلة أحداث العام ٢٠٠٣

ب. مرحلة ما بين ٢٠٠٥- ٢٠٠٨

ج. مرحلة ما بين عامي ٢٠١٤- ٢٠١٦.

وما زالت الارقام الحقيقية غير معروفة، انما الحديث عن تقديرات بناءً على ما تم تسجيله بوصف الحالة : نزوح ، ولم يشهد العراق فعلياً نصب مخيمات النزوح، إلا بعد احداث حزيران ٢٠١٤.

لقد شهد العراق حالة عدم استقرار واعمال عنف واسعة منذ العام ٢٠٠٣ ، ولم يستطع البلد تجاوز هذه المرحلة نحو اطلاق عملية بناء الدولة ، رغم انه اصدر دستوره الدائم عام ٢٠٠٥ تسببت اوضاع العام ٢٠٠٣ ببعض حالات النزوح ، إلا ان النزوح الاكبر كان بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ عندما تفجر العنف الطائفي (الحرب الاهلية) [١٣]، ولم تستطع مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية من ان تؤدي مهامها وفقاً لواجباتها الدستورية، واغلب العنف كان موجه على اساس العوامل العنصرية، وموجه الى العوامل الاثنية، وهو ما قاد الافراد الى البحث عما يعزز أمنهم بالاحتماء بالتجمعات السكانية المقاربة لتكوينهم الاثني، والاحتماء بالطابع القبلي، وقدر عدد حالات النزوح الداخلي في العام ٢٠٠٩، بنحو ٢.٧٦٦ مليون نازح وفقا لتقديرات بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ، في حين كان عدد المهاجرين أو اللاجئين الى الدول الأخرى نحو ٣.١ مليون انسان، وفقاً لتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ثم حدثت حركة نزوح بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣ ، قدرت بنحو ٥٠٠ الف ، وحركة هجرة بنحو ٩٠ الف شخص، بسبب الاضطراب وضعف الاستقرار السياسي الذي حدث ترافقاً مع خروج القوات الأمريكية بين عامي ٢٠٠٩- ٢٠١١، ومع اندلاع احداث ما عرف بـ(الربيع العربي) وارتفاع المطالب لدى بعض المكونات بالتعامل معها وفقاً لاعتبارات المواطنة والمساواة ووقف العنف الممنهج الذي في أقل تقدير لا تستطيع السلطات الحكومية وقفه[١٤]، في حين ان تقديرات

وزارة الهجرة والمهجرين العراقية قدرت عدد النازحين بنحو ١.٠٧ مليون شخص (من دون النازحين الى اقليم كردستان والذي يقدر بنحو ١.٦ مليون انسان)، وبالطبع فانه في كل الحالات لم يتم شمول الافراد الذين استقروا في مدن جديدة من خلال بيع ممتلكاتهم بقصد الانتقال بشكل دائم، وكان العدد الاكبر من النازحين هو من محافظات: بغداد وديالى، بواقع ٨١٧.٦ ألف شخص من بغداد، ونحو ٢٧١.٣ ألف شخص من ديالى، خلال المدة السابقة في العام ٢٠١٣[١٥].

وفي العام ٢٠١٣ بدأت الحالة السورية تتطور بشكل ملفت للنظر، وتوسع تدخل البيئة الاقليمية فيها، على نحو قاد الى بروز تنظيمات مسلحة، أو دخول في مواجهات عدة للقتال الى جانب احد اطراف الصراع، وتسببت اخطاء السلطات في العراق وسياسات الحكومة في التعامل مع المواطنين، في دخول التنظيمات العنفية للعراق عام ٢٠١٤ ، وانهار جزء من القوات العسكرية والأمنية المسؤولة عن أمن المحافظات الوسطى والشمالية والغربية في حزيران ٢٠١٤، وهي محافظات يستوطنها نحو ٩.٩ مليون انسان في تلك المدة، حسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط [١٦].

وتسبب خروج عدة مدن من تلك المحافظات من سيطرة الحكومة الاتحادية الى نزوح نحو ٣.٠٨ مليون شخص دفعة واحدة بين حزيران ٢٠١٤ – كانون الثاني ٢٠١٥، منهم ١.١٦ مليون شخص من الانبار، ونحو ١.٠٥ مليون من نينوى، ونحو ٤٥٣.١ ألف من صلاح الدين، ممن تم تسجيلهم كنازحين، الى جانب ٦٣٨ ألف استوطنوا بنايات قديمة أو غير مكتملة أو مدارس بعيداً عن مناطق الاشتباكات، ونحو ٦١٠ ألف لجأوا الى خيار تأجير منازل داخل المدن البعيدة عن الاشتباكات[١٧]

وكانت تلك حركة النزوح الاكبر، واستمرت حركة النزوح متقطعة بعدها لان المناطق الواقعة من بغداد شمالاً وغرباً وشرقاً أصبحت منطقة عمليات قتالية أوقعت

الكثير من الضحايا بين المدنيين الذين نزحوا من مناطقهم، فضلا عن تعرض مدخراتهم الشخصية للنفاذ جراء غياب الادارة الحكومية لهذا الملف، ومع كل عملية قتالية تشهدها أي منطقة فأنه تظهر حركة نزوح، حتى تجاوز الرقم الذي سجلته المنظمات الدولية نحو ٦.٠٧٥ مليون نازح مسجل رسمياً كعدد كلي لكل من تم تسجيله كنازح ولمدة قصيرة، وباستثناء الغير مسجلين كنازحين [١٨].

لم يقتصر الامر في حينه على النزوح، إنما هناك أستمرار النزوح لمدة طويلة، وعدم وجود حلول للبعض للعودة، إذ ذهب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا)، في تقريره عن : الاحتياجات الانسانية في العراق، الصادر في شباط ٢٠٢١، الى ان عدد الذين اضطروا الى النزوح المسجلين رسمياً يزيد على ٦ مليون نازح ، ما عدا الذين سكنوا في منازل مؤجرة داخل المدن، أو سكنوا في فنادق، أو في عشوائيات خارج المدن، أو داخلها ، وكانت حركة السكان (دخول المخيمات أو مغادرتها) مستمرة ، وبقي مع مستهل العام ٢٠٢١ نحو ١.٣ مليون شخص لا يستطيع العودة الى مناطقهم الاصلية، ولأسباب كثيرة منها: أسباب تتعلق بإن نحو ٧١٪ من سكنة المخيمات منازلهم كانت قد دمرت وسرقت محتوياتها خلال الاعمال القتالية وبعدها، ولم تقدم لهم الحكومة تعويضات تتناسب مع الضرر المتحقق، وترى النسبة المتبقية ان مدنهم الاصلية لا تحقق لهم الأمن المناسب للعودة ولا القدرة على توفير مستلزمات المعيشة الاساسية، ونسبة صغيرة وجدت ان منازلهم مسكونة أو مستغلة من قبل جماعات متنفذة [١٩].

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين علي عباس جهاكير، في شباط ٢٠٢٠ ان عدد مخيمات النزوح تقلص من ١٨٤ مخيم عام ٢٠١٨ الى ٨٦ مخيم بداية العام ٢٠٢٠ ، يسكنها نحو ٦٨ (الف نازح)، وأغلب تلك المخيمات موجودة في: كردستان (١٧ في دهوك، و ٦ في اربيل ، و ٤ في السليمانية) ونينوى

(٢٣ مخيم) والانبار (يوجد ٢٧ مخيم)، وبصورة اقل في باقي مدن العراق الأخرى (٣ في ديالى، و ٢ في كركوك، و ٢ في بغداد، ومخيم في صلاح الدين واخر في كربلاء). وان نحو ٩٠٪ من عدد سكان المخيمات عادوا الى مناطق سكانهم، والنسبة المتبقة هم موزعون بين : المدمرة منازلهم أو لديهم مشاكل عشائرية وامنية[٢٠] لكن عادت وزارة الهجرة والمهجرين وذكرت عبر تصريح وكيل الوزارة جاسم العطية في منتصف اب ٢٠٢٠ ان عدد النازحين في المخيمات بلغ ٥٩ (ألف عائلة)، اي ان الحديث هو عن عدد عوائل وليس عن عدد نازحين، وأضاف: ان عدد النازحين الذين تم تسجيلهم بعد العام ٢٠١٤ هو ٥٣٩٤٦٦ عائلة ، عاد منهم نحو ٤٥٠ ألف عائلة الى مناطق سكناهم، وتبقى ٥٩ ألف عائلة تسكن داخل المخيمات في عموم العراق– ويلاحظ انه يوجد فرق كبير بين عدد العوائل التي نزحت والتي عادت ، ويصل الرقم المفروض الى نحو ٩٠ ألف عائلة متبقية، إلا ان تصريح وكيل الوزارة ذكر ٥٩ ألف عائلة، ولا يعرف مصير تلك العوائل هل كانت العودة، ام الهجرة، ام انها اختارت الاستيطان في مكان ثالث، مع ملاحظة ان هناك نازحين يسكنون مؤقتاً في المدن، وهو ما لا تركز عليه الوزارة وأنما تركز على المخيمات، وفي حال توفرت الإمكانيات المالية، فإن بالإمكان غلق ملف مخيمات النازحين نهاية العام ٢٠٢٠ أو مطلع العام ٢٠٢١ (اخذت مخيمات النزوح بالتفكك التدريجي، وعاد اغلب ساكنيها مع العام ٢٠٢٤، وبحسب بيان وزارة الهجرة والمهجرين فإنه ما زال يوجد نحو مليون نازح يستوطنون خارج المخيمات ونحو ٣٦ الف في مخيمات في محافظات اقليم كردستان، حتى مستهل عام ٢٠٢٣[٢١])، هناك دعماً لملف عودة النازحين من المدن أيضاً وبالآلية نفسها التي تتم بها إعادتهم من المخيمات عبر توفير وسائل النقل للعوائل التي ترغب في العودة[٢٢].

وذهب مكتب الأمم المتحدة في العراق، الى ان عدد النازحين هو ٣.٢٠٦ مليون انسان عام ٢٠٢٠، يسكن نحو ٧٢٪ منهم في منازل مؤجرة أو لدى أسر مضيفة أو في فنادق، ويسكن نحو ٢٠٪ في مأوى غير ملائم ومنها أبنية قيد الأنشاء ومدارس، بينما يسكن ٨٪ في المخيمات فقط، إلا ان التخطيط للأستجابة الانسانية الذي تعمل به الحكومة العراقية لا يتطابق مع احتياجات النزوح الحقيقية، وقد وزعت المنظمات الانسانية اغاثة غذائية لنحو ١٣٨ الف عائلة (اي لنحو ٨٠٠ ألف انسان، واغاثة غير غذائية لـ ٣٩٥٠ عائلة) عام ٢٠١٤، اي انها استمرت دون مستوى الاحتياج الفعلي[٢٣].

والمتتبع لبيانات منظمة الهجرة الدولية يلحظ أنه في حزيران بدأت موجة النزوح الكبرى، ووصلت الى ذروتها في اذار ٢٠١٦ عندما بلغت نحو ٣.٤١٨ مليون نازح، وأخذت بعدها اعدادهم بالتراجع، مع ملاحظة ان العدد الاجمالي لكل الذين تعرضوا لحالة نزوح بسبب احداث حزيران ٢٠١٤ كان ٦.٠٧٥ مليون نازح (في حينه)، وبالمقابل كان هناك حالات عودة مما لم يصل العدد الموجود فعليا في لحظة ما اكثر من ٣.٤١٨ مليون في وقت واحد، في حين ان موجة العودة لحالات النزوح المرتبطة بأحداث حزيران ٢٠١٤ بدأت فعليا في نيسان ٢٠١٥ عندما عاد نحو ١١٦.٨٦٠ ألف انسان لمناطق سكناهم ، وبلغ أجمالي من عاد الى منازلهم نحو ٤.٨٨٤ مليون شخص حتى نيسان ٢٠١٨ ، في حين بقي نحو ١.١٩١ مليون في حالة نزوح داخلي، وحالات النزوح والعودة تتركز في عدد من المحافظات، اذ عاد الى محافظة نينوى نحو ٣٦٩.٩ ألف ، والى الانبار نحو ٦٥٨.٥ ألف، والى محافظة صلاح الدين نحو ٧١٩.٧ ألف، والى محافظة كركوك نحو ٥٩٨.٣ ألف، والى محافظة ديالى نحو ٨٧٨.٢ ألف، والى محافظة بغداد نحو ٦٣٨.٩ ألف، حتى

نيسان ٢٠١٨ [٢٤]، واستمر بعدها العودة المتقطعة بحسب الوضع السياسي والأمني الذي يرتبط بهذا الملف.

الانتقال إلى النازحين خارج المخيمات، اي ممكن لم يتجه الى السكن ضمن المخيمات التي تم اعدادها لاستقبال النازحين خلال الاحداث التي رافقت العام ٢٠١٤ نجد ان تقديرات الامم المتحدة تضعها عند نحو مليون نازح حتى مستهل العام ٢٠٢١، منهم ٨٠٦ ألف في حالة احتياج لأغلب المستلزمات الاولية الاساسية للحياة واغلبهم من نينوى وديالى، وحتى بالنسبة لعموم النازحين الذين عادوا إلى مناطقهم وعددهم نحو ٤.٧ مليون حتى مستهل عام ٢٠٢١ بينهم نحو ٣.١ مليون ما زالوا يعانون من عدم حصولهم على أغلب احتياجاتهم الاولية الاساسية وأغلبهم في كركوك ونينوى[٢٥].

٢- احوال واوضاع النازحين المعيشية والصحية والخدمية

ان تتبع الظروف التي مر بها النازحين خلال المدة التي تلت العام ٢٠١٤، فإنها كانت قاسية، إذ خرج النازحون من دون غطاء حماية او تخطيط من الدولة رغم المعرفة المسبقة ان المنطقة ستكون ميدانا لعمليات قتالية، ثم تبعها غياب خطط ايواء واستقبال ومعيشة النازحين بأعداد كبيرة، مما تسبب بفقدان بعض النازحين لبعض افراد اسرهم جراء وجودهم او خروجهم من مناطق الاشتباكات المباشرة، وقسم منهم ما زال مختفي قسرياً (مغيب) عن معرفة مصيره، ولا تملك السلطات الاتحادية بيانات تخص مصيرهم ، ووفقا إلى بيانات تنسب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنه تم تقدير عدد المفقودين، التي طالبت اللجنة الحكومة الاتحادية العراقية للمساعدة في تحديد اماكن تواجدهم واستردادهم، أن العدد بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٢٠ بحدود ٢٥٠ ألفاً، أما منظمة هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch)، فقد وثقت عدد اقل من عمليات الإخفاء القسري المستمرة على أيدي تنظيمات متعددة،

إلا ان البيانات الاكثر حيادية تتحدث عن وجود نحو ٨٠٠٠ ألف شخص من نينوى، ونحو ١٥٠٠٠ ألف من محافظة صلاح الدين، ونحو ٣٠٠٠ مواطن من الانبار، ويستثنى حالات الاختفاء القسري من محافظات ديالى وبابل بعد العام ٢٠١٤ [٢٦].

وللبحث في ظروف النازحين المعيشية واوضاعهم ، فانها ترتبط بما انتهى اليه حالة النزوح من تاثير على اوضاعهم الحقوقية والمعاشية، وهو ما يرتبط بالضغط على المدخرات، لكل فرد ولكل اسرة، والضغط على قطاع الخدمات ولا سيّما: التربية والتعليم والقطاع الصحي، وقطاع الخدمات، وهنا يتوجب التمييز بين عدة مجاميع من النازحين:

أ. المجموعة التي استقرت وعملت على ان يكون ما بعد النزوح مرحلة استقرار وليس مرحلة مؤقتة، نتيجة تقدير تلك المجموعة ان الاوضاع لن تشهد تحسناً وان المطلوب بناء حياة مستقرة نسبيا.

ب. المجموعة التي تعاملت مع النزوح بشكل مؤقت، إلا انها لم تسكن مخيمات النزوح، وهي بقيت تضغط على مدخراتها بشكل كبير، من اجل توفير الحد الادنى من كل احتياجاتها المعيشية والخدمية والتعليمية والصحية، وعملت على العودة التلقائية لسكنها، عند تحقق الاستقرار.

ج. مجموعة استوطنت المخيمات، وذلك لضعف المدخرات التي تملكها، ونظرت الى المساعدات التي توفرها الجهات الحكومية والمنظمات الاغاثية، بالحد الادنى، إلا انها واجهت مشكلة ان حالة النزوح استمرت لمدة طويلة نسبيا من دون تفكيك تلك المخيمات وتوفير بيئة مناسبة لإعادة النازحين، وهو ما اضر بالافراد والعوائل في مجالات: توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وحصلت على الحد الادنى من تلك الخدمات.

بعبارة أخرى، ان احوال النازحين متباينة فقد توزعت كالآتي[٢٧]:

أ. النازحين ممن استطاعوا ان يكيفوا احوالهم المعيشية في مناطق سكن جديدة اي لم يتواجدوا بمناطق المخيمات فانهم اعتمدوا على تراكم رؤوس الاموال أو العلاقات القرابية التي تجمعهم بغيرهم لاستقبالهم ومعيشتهم. ومن ثم مثلوا عامل ضغط على القطاعات المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية التي تواجه بالاصل مشاكل بسبب عدم الانسجام بين حجم النزوح وحجم السكان وحجم المتاح من تلك الخدمات.

ب. النازحين ممن انتقلوا الى اقليم كردستان ولم يسكنوا في مناطق المخيمات وايواء النازحين، وهؤلاء مثلوا الطبقة الوسطى من مناطق النزوح. ونقلوا معهم رؤوس الاموال والخبرات، وعملوا على الحصول على الخدمات التي يحتاجونها بالبيئة الجديدة.

ج. النازحين ممن استوطنوا المخيمات في محافظات العراق المختلفة او في اقليم كردستان العراق، وهؤلاء عانوا من الاجهاد في معيشتهم جراء الضعف في تقديم الخدمات لهم، بكل انواعها وكان الدعم الذي يحصلون عليه اغلبه من المنظمات الدولية والمنظمات الاغاثية المحلية.

ت. ان اغلب النازحين تعرض لأزمة تغير الاحوال المعيشية، وفقدان مصادر الدخل، وغياب او ضعف الاجراءات الحكومية في تكييف احوالهم وتمكينهم من التغلب على مرحلة النزوح، والقسم الاغلب منهم عمل على الضغط على قدرته المعيشية لتكون قادرة على استيعاب مرحلة النزوح.

ج. وتوجد دراسات متعددة نظرت في معاناة النازحين لا سيّما ممن استوطنوا المخيمات، والتي اشرت غياب الجهد الحكومي الاتحادي، وضعفه في التعامل مع انهاء معاناتهم، الى وقت تجاوز العام ٢٠٢١، لأسباب ترتبط بالتقاطعات السياسية، حتى تحولت قضيتهم الى قضية سياسية اكثر من كونها قضية انسانية.

بعبارة أخرى، ان دراسة اوضاع النازحين المعيشية والصحية والخدمية، انما تتباين من حالة الى اخرى ، بحسب البيئة التي استوطنوها، وبحسب حالة كل مجموعة

منهم، إلا ان المؤشر العام ان هناك ضرر حصل واصاب النازحين طيلة مدة النزوح ترتبط بالضعف في الخدمات التي حصلوا عليها، والهدر في المدة الزمنية التي قضوها في حالة النزوح. ورغم التدخل من قبل السلطات الحكومية على محدوديته، وجهود المنظمات الدولية، والجهود المرتبطة بالتكافل الاجتماعي، إلا ان الاحتياج كان كبير لتغطية التزامات المعيشة لتلك المجموعات، وهو ما يستلزم الاشارة الى موضوع آخر إلا وهو دراسة تداعيات النزوح، وآليات التعامل مع الازمة.

ثالثا- آليات التعامل مع الأزمة وتداعيات النزوح في العراق

من الواضح ان الأمر لا يقتصر فقط على النزوح لذاته انما هناك تداعيات خطرة ترتبط به، ومن وجهة نظرنا، فإن تلك التداعيات ترتبط بالآتي [٢٨]:

١. ان اجراءات الحكومة الاتحادية كانت غير مناسبة ومرتبكة، قبل واثناء وبعد عمليات النزوح، وتظهر ضعفها واحياناً عدم تحملها المسؤولية تجاه مواطنيها، أنها لم تدرس ملف النزوح، حتى بعد ان وجدت نفسها أمام عدد كبير من النازحين.

٢. فقد عدد كبير من النازحين أحد أو اكثر من أقاربهم أثناء عمليات النزوح، المصاحبة للعمليات القتالية .

٣. فقد اغلب النازحين ممتلكاتهم أما بتدميرها أو سرقتها ، ناهيك عن تدمير البنية التحتية لمدنهم، ومن ثم فإن تهيئة أسباب العمل والمعيشة وجد أغلب المستمرين بالنزوح أنها لا تصلح للعودة ، ورضا هؤلاء بالحد الأدنى من سبل المعيشة والخدمات التعليمية والصحية، بدلاً من غيابها نهائياً في مدنهم .

٤. ان خيار إنهاء وجود المخيمات من قبل الجهات الحكومية المعنية بقضية النازحين كان غير مدروس، لأنها ستنقل عوائل كاملة من وجود حد أدنى اساسي للمعيشة تحت رعاية وحماية المنظمات الانسانية، ليتم نقلهم الى اراضيهم الاصلية المدمرة والتي نزع عن اغلبها كل سبل المعيشة .

٥. بعضهم يجد ان مناطقه يسودها اشكاليات عشائرية مصاحبة لأحداث حزيران ٢٠١٤، وفي ظل ضعف اجراءات الدولة على تهئية الاستقرار المجتمعي والسلم الاهلي في ظل الاوضاع الهشة في حينه، فإن البقاء في المخيمات اكثر أمناً له من التواجد في مدنهم الاصلية.

ان للنزوح آثار كبيرة، يصعب القول انها ترتبط بأوضاع انتقال مؤقتة، لأن الظروف التي مر بها النازحون اشرت عدة نقاط منها ان الارادة والقرار الحكومي لم يكن معنياً بهذا الملف، إلا في مرحلة ضغط المنظمات الدولية بعد العام ٢٠١٨ لانهائه، ومن دون تحمل الحكومة لكلف اعادة الاوضاع لما قبل النزوح.

ان من الموضوعات المهمة في موضوع النازحين هي [٢٩]:

١- العودة ، ويجب ان تكون طوعية وليس قسرية اولاً، وان لا يمنع المواطن من العودة ان رغب ذلك.

٢- توفير سبل مناسبة للعيش الكريم بما يليق بالعراق وتاريخه وحضارته وموارده.

٣- توفير سكن مناسب وبديل.

٤- التعويض عن التدمير الذي تعرضت له ممتلكاتهم.

ان عدد النازحين في العام ٢٠٢١ انخفض بحدة، في اطار المخيمات، ويبقى في اطار المدن للاشخاص الذين استقروا فيها مؤقتاً، إلا ان التداعيات بقيت موجودة ومنها الآتي [٣٠]:

١. من ناحية الاحتياجات الأساسية، فإن النازحين تعرضوا الى فقدان اغلب ممتلكاتهم، واعتمدوا على ما متاح لديهم من سيولة مالية في الانتقال من مدنهم الاصلية، وفي تلبية احتياجاتهم، في ظل غياب او ضعف الجهد الحكومي، وقد تدخلت منظمات دولية أنسانية عدة لتلبية أحتياجات أغلبية السكان النازحين، الى جانب حملات التبرع التي تولاها أغنياء تلك المناطق. مع ذلك فإن مدة النزوح الطويلة

نسبياً، وحجم النزوح، فإن المنظمات الانسانية والاغنياء كانوا يتحملون الحد الادنى من كلف المعيشة [٣١].

اشار مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا UNOCHA)، في تقريره عن: الاحتياجات الانسانية في العراق الصادر في شباط ٢٠٢١، الى ان اوضاع النازحين في العراق في مستهل العام ٢٠٢١ كانت: وجود نحو ٢.٤ مليون شخص تنطبق عليه وضع نازح (اما ما زال تحت هذا الوضع رسمياً وعددهم نحو ١٥١ ألف، أو انه موجود بهذا الوصف خارج المخيمات وعددهم نحو ٤٧٠ ألف، أو انه غادر المخيمات وعاد الى منطقة سكنه على عجالة من دون وجود مقومات ملائمة لمعيشة مستقرة وعددهم نحو ١.٨ مليون شخص)، وبإضافة من عاد منذ العام ٢٠٢٠، يصل عددهم الى نحو ٤.١ مليون شخص، منهم نحو ٢٨٪ نساء بالغات ، و ٤٤٪ اطفال، و ١٥٪ من ذوي الاعاقة، أوضاعهم الانسانية تتراوح بين وجود نحو ٢٪ باحتياجات شاملة لا يستطيعون تلبية اي شيء من احتياجاتهم الحياتية التي ترتبط بوجودهم، و ٣٤٪ لديهم احتياجات شديدة جداً لكل مقومات الحياة الاساسية، و ٣٣٪ لديهم احتياجات شديدة لمتطلبات الحياة الاساسية، و ٢٨٪ يستطيعون تلبية بعض احتياجاتهم الاساسية، و ٤٪ يوفرون الحد الادنى من احتياجاتهم الأساسية، وجميع الساكنين في المخيمات هم بحاجة ماسة لكل احتياجات الحياة الأساسية، بينما ٩٦٪ من العائدين هم بحاجة ماسة لأساسيات الحياة [٣٢].

وجراء الضغوط الواسعة من المنظمات الدولية على الحكومة العراقية، قررت الاخيرة على عجل اغلاق الملف بإعادة العديد من النازحين الى مناطقهم من دون تهيئة سبل مناسبة لهم ومنها تعويضهم عن الممتلكات المدمرة، وتم بالفعل اغلاق الكثير من المخيمات، اذ تم في المدة بين تشرين الاول ٢٠٢٠ – كانون الثاني ٢٠٢١ اي في ظرف ثلاثة اشهر تم اغلاق ١٤ مخيم رسمي للنازحين، وتم اغلاق

مركزين لتجمعات النازحين غير رسمية في الاسحاقي- صلاح الدين، وكان من المفروض اغلاق اربعة مخيمات أخرى تضم ١٢ ألف نازح (في عامرية الفلوجة في الانبار، ومخيم جدعة ٥ في نينوى، ومخيم اللطيفية ١ و ٢ في بغداد) لكن أجلت الحكومة ذلك لأسباب غير معروفة، وبقى ٢٩ مخيم مفتوح منها ٢٥ مخيم في كردستان تأوي نحو ١٨٠ ألف نازح، حتى شباط ٢٠٢١، ولا يمكن تجاهل ان هناك حالات خروج طوعية من المخيمات، كما كانت هناك حالات لخروج وعودة الى المخيمات مرة أخرى بسبب عدم وجود سبل للمعيشة والممتلكات الشخصية المدمرة. ويذكر ان الاحصاءات التي قدمتها الامم المتحدة، انها هي والمنظمات الانسانية استطاعت بين عامي ٢٠١٤- ٢٠٢٠ توفير الآتي في مخيمات النزوح: التعليم لنحو١.٣، الامن الغذائي لنحو ٠.٧ مليون شخص، والمستلزمات الصحية الاولية الاساسية لنحو ٢.٤ مليون، والمستلزمات الاولية الاساسية غير الغذائية لنحو ٢.٦ مليون [٣٣].

٢. من ناحية التعليم، فان أغلبية أبناء النازحين لاسيما الفتيات لم تتحقق لهم فرص اكمال دراستهم، ومن ثم ضاعت عليهم عدة سنوات من الدراسة، لا سيّما بين عامي ٢٠١٤- ٢٠٢٠، وهي مراحل مهمة، لم تتح فيها فرص التعلم لاغلب ابناء النازحين [٣٤]. وهناك قلة من النازحين اكملت تعليمها في المناطق التي نزحت غليها ومنها مدينة بغداد.

٣. من ناحية المواطنة، وجد النازحون ان الاجراءات الحكومية لم تكن مناسبة للتعامل مع هذا الملف، وهو ما اعطى صور سلبية عن تعامل الحكومة مع هذا الملف الانساني[٣٥].

٤. الضرر النفسي خلال مرحلة النزوح، جراء التواجد في مكانات عشوائية، وغياب التخطيط الحكومي للتعامل مع هذا الملف، ومن ثم سيكون الافراد الذين تعرضوا لهذا

الملف امام صورة سلبية عن الواقع السياسي والأمني والمجتمعي، جراء ما عاشوه خلال مدة النزوح[٣٦].

ان اضطرابات مرحلة النزوح، يمكن ان تظهر في نظرة المواطن بعد عدة سنوات في تقييمه لحالة النزوح، بل ونظرته وتقييمه لمدى شرعية العمل السياسي .

الخاتمة

عدت اوضاع النازحين المجتمعية، من الظواهر التي تعطي صورة سلبية عن حال الدول في القرن الحادي والعشرين، فالانسان مكرم من الخالق عز وجل، والدولة رغم استمرار وجودها في الحياة الانسانية باعتبارها شكل من اشكال التنظيم منذ عشرات القرون ، مهما كانت التسمية التي تطلق عليها، إلا انها تبقى كيان طارئ في الحياة، اريد بها ان تكون وسيلة تنظيم وتعبير عن المجموعة الإجتماعية التي تعيش على الارض، بإن يكون لديها كيان وتنظيم يأخذ من خصوصيات وحقوق الافراد القليل، فيكون قوة تعبر عن وجودهم وارادتهم، لكن بعض من يتولى الحكم يصادر الدولة وينتهي عند السلطة، في حين ان الدولة ومعها السلطة يفترض ان تحمي حقوق الافراد المواطنين في الانظمة الاستبدادية.

عانى العراق بشدة بعد العام ٢٠٠٣، نتيجة تفاقم ظاهرة العنف المتعدد المستويات، والتي أصابت الافراد في أغلب مدن العراق، وعرضت حقوقهم للخط ، سواء ما ارتبط بوجودهم وحقهم في الحياة أو حقهم في التعبير أو في ممتلكاتهم، أو في إيجاد وطن يمكن ان يستوعب الجميع. ومن الظواهر التي ارتبطت بالعنف السائد المتعدد الصور هي ظاهرة النزوح، ولا توجد احصاءات يمكن اعتمادها في تقدير عدد حالات النزوح، لأنها اولا متغيرة واكبر حالات النزوح تمت عام ٢٠٠٣، وعامي ٢٠٠٥– ٢٠٠٨، وعامي ٢٠١٤– ٢٠١٦ مرافقة لاحداث عنف كبرى شهدها البلد، وثانياً فيما يخص غياب الاحصاءات الدقيقة لهذا الملف لأن اغلب من ينزح لا يوثق

نفسه بصيغة نازح، ولا يتعاطى مع اجراءات الحكومة في التعامل مع ملف النزوح، ومن ثم يتم تركها وترك التسجيل بصفة نازح .

اسباب النزوح كثيرة، تدور حول ضعف اجراءات الحكومة في توفير الأمن والاستقرار والسلم الاهلي، نتيجة وجود سلبيات في العمل السياسي، وضعف الاجراءات الحكومية في التعامل مع الملف المجتمعية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية التي صاحبت اعمال العنف التي شهدها البلد، ومارسته جماعات عدة، داخلية وخارجية، واضطر الفرد الى توفير سبل حمايته عبر الانتقال في السكن، أو الاحتماء بالعلاقات القرابية الأولية، أو الاحتماء بالجماعات السياسية والمسلحة، أو الهجرة واللجوء للخارج .

ما جرى في العام ٢٠١٤ ان الحكومة الاتحادية وجدت نفسها في ظرف استثنائي، فيه اعمال عنف اشترك فيها اكثر من طرف عنفي في جبهة اعمال عسكرية امتدت من جنوب بغداد وحتى الموصل شمالاً ومن ديالى شرقاً الى الانبار غرباً، رافقه ضعف الاجراءات وغياب وجود سياسة واضحة في التعامل مع السكان النازحين من اعمال العنف، وهو ما اوقع الكثير من الضحايا المدنيين، وبعد عمليات استعادة السيطرة على المدن من قبل الحكومة الاتحادية، لم يكن هناك اجراءات مناسبة للتعامل مع حالات النزوح، أو مرحلة ما بعد النزوح، وهو ما جعل الافراد النازحين يعانون لعدة سنوات، من دون وجود بديل مناسب.

ان الاوضاع السلبية التي عاناها وما زال النازحون تتمثل في عدم تجهيز مكان النزوح بالخدمات واكتضاضه بالسكان، ولا توجد فرص لإدارة انشطة اقتصادية يمكن ان تحقق للافراد ادامة لأوضاعهم المعاشية انما جعلهم يعتمدون على المنظمات الدولية الانسانية التي تمنحهم المساعدات، ونقص كبير في خدمات التعليم والصحة، والأهم غياب الافق في استرجاع ممتلكاتهم التي تعرض اغلبها للتدمير أو السرقة،

أو في العودة الى مناطقهم، وملاحظتهم للتناقض بين خطاب الحكومة الاتحادية وبين واقعهم.

وقد توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :

١. فيما يتعلق بحالة النزوح التي شهدها العراق فانها كانت على اكثر من وصف ونوع ، فكانت مستمرة منذ العام ٢٠٠٣، إلا ان اكبر حالات النزوح كانت في الاعوام ٢٠٠٣ (مع بدء الاحتلال) ، وبين عامي ٢٠٠٥– ٢٠٠٨ (الحرب الأهلية)، وبين عامي ٢٠١٤– ٢٠١٦ (الاعمال القتالية المصاحبة لخروج عدة مدن من سيطرة الحكومة الاتحادية) .

٢. ان اداء الحكومة الاتحادية كان ضعيفا في حماية أو توفير المستلزمات الاساسية للمواطنين في أغلب حالات النزوح، في ظرف كان العراق يعاني قبل العام ٢٠١٤ من موضوع تحقيق الاستقرار والسلم الاهلي نتيجة ارتفاع معدلات العنف.

٣. ان الحكومة الاتحادية لم تستطع ان تتعامل مع ملف النزوح واستيعابه كحالة طارئة واتخاذ قرار بانهاءه، انما كانت هناك تجاذبات سياسية، اضعفت الحكومة في التعامل مع هذا الملف الانساني.

٤. استمرت أوضاع النازحين الذين أجبرتهم الظروف على استيطان المخيمات سلبية، من نواحي عدة: التعليم، والصحة، والمعيشة، والخدمات، وحتى التعامل معهم من منظور يفتقر الى الإنسانية، والمواطنة، والمساواة، فخروج مدن من سيطرة الحكومة الاتحادية لا يتحمل مسؤوليته المواطن الذي يفتقر إلى أدوات حماية حقه في الوجود منذ العام ٢٠٠٣، وحالات النزوح هي حالة اضطرار مؤقتة وفقاً لتعريفات النزوح، إلا انه تم التعامل معها على انها حالة اقرب الى الدوام من خلال استمرارها لعدة سنوات من دون حلول جدية.

اما توصياتنا فهي كالآتي :

١. ان يكون هناك مركز لدراسة الازمات، والتعامل مع الطوارئ والكوارث، يمكن ان يعطي توصيات مسبقة في حال حدوث مثل هذه الازمات مستقبلاً، وان يقدم توصيات لخطط طوارئ يمكن للسلطات الاتحادية والاقليمية والمحلية ان تستفاد منها، ويكون للحكومة الاتحادية مؤسسة للتعامل مع حالات الأزمات والطوارئ والكوارث، بحكم الوضع غير المستقر الذي يعانيه العراق منذ العام ٢٠٠٣ .

٢. من الضروري ان تعمل الحكومة على التعامل الانساني والمسؤول تجاه مواطنيها على قدم المساواة، بما يعكس الصورة الايجابية للحكومة امام المجتمع الدولي، ومن ثم ان تقوم بعملية إعادة النازحين لمناطقهم، وتعويضهم عن مدة النزوح والممتلكات التي فقدوها.

الهوامش

(١) اسامة صبري محمد، حماية النازحين داخليا في النزاعات المسلحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, جامعة القادسية ، العدد ٣، ٢٠١٠ ، ص١٥٢-١٥٣.

وايضا : عمار عيسى كريم ، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية(دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين) ، مجلة جامعة تكريت للحقوق, المجلد ١, العدد ٣، ٢٠٠٩ ، ص٢٠٧-٢١١.

(٢) بشان تعريف النزوح القسري ينظر مثلا: أسئلة تتردد كثيرا حول النزوح القسري: أزمة عالمية متفاقمة، موقع البنك الدولي، بتاريخ ٢٢ ايار ٢٠٢٤، على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/forced-displacement-a-growing-global-crisis-faqs

(٣) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التمسك بالقواعد التي تصون الانسانية ، موقع أجندة للإنسانية، بتاريخ تموز ٢٠١٧ ، على الرابط:

https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/٢٠١٧/Jul/Arabic-WHS_Core_commitment_٢.pdf

(٤) المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، المنظمة الخضراء ، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣ ، ص٢.

(٥) خليل وهدان ، الهجرة القسرية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٥ ، ص١٤.

(٦) قارن مع: حيدر ادهم الطائي، ونرجس محمد كاظم، بعض جوانب النظام القانوني لحماية النازحين قسرا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، مج ١, العدد ٤٧،٢٠٢٠، ص١٨٠-١٨١. وللمزيد: صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٢٤٥.

(٧) محمد صافي، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، دار النهضة العربية للنشروالتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص١٧.

(٨) خالد حساني ، التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والإلتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، الجزائر ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص١١٦-١١٧.

(٩) صهيب خالد جاسم ، الازمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩ ، ص١٩١.

(١٠) مؤشر بدأ يستخدم عام ٢٠٠٥ ، من قبل صندوق السلام الامريكي ، ومجلة شؤون خارجية ، يعتمد عدد من المؤشرات الرئيسة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدد من المؤشرات الفرعية ، التي توصف مدى استقرار الدولة أو هشاشتها على الصعد الهيكلية أو السياسات ، ومنها النزوح والهجرة ،.. ويقع العراق بالمرتبة ١٦٤ من مجموع ١٧٧ دولة عام ٢٠١٩ ، ينظر :

Fragile States Index ٢٠٢٠, the Fund for Peace, ٢٠٢٠, P: ١١.

(١١) لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ ٣ مليون : المنظمة الدولية للهجرة، الامم المتحدة–العراق ، بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.uniraq.com/index.php?option=com_k٢&view=item&id=٣٩٨٩:٣&Itemid=٥٥٩&lang=ar

(١٢) حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية و دورها، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨ ، ص١٦٥. وايضا : عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، عمان ، العارف للنطبوعات ، ٢٠٠٩ ، ص٦٩.

(١٣) محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥ ، ص٢٧٠.

(١٤) كينيث روث، التقرير العالمي ٢٠١٤: العراق، أحداث عام ٢٠١٣، موقع هيومن رايتس ووتش، بتاريخ أغسطس/آب ٢٠١٣، على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/world-report/٢٠١٤/country-chapters/٢٦٠١٠٤

(١٥) يونامي، تقرير حقوق الإنسان في العراق يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، ص ٥٠.وايضا : يحيى الكبيسي ، التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص٢–٣.

(١٦) الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق للفترة (٢٠١٥–٢٠٣٠)، الجهاز ، بتاريخ ٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

http://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=١٧٤&jsn_setmobile=no

(١٧) لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ ٣ مليون : مصدر سبق ذكره. وايضا : تقرير : الجمهورية العراقية ، النزوح الداخلي ومضة انسانية ، تموز ٢٠١٤ ، على الرابط:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IRQ_snapshot_ar_١٤٠٧٢٤.pdf

(١٨) منظمة الهجرة الدولية ، المهاجرون في العراق ، بتاريخ ٣١ ايار ٢٠٢١، على الرابط:

http://iraqdtm.iom.int/Arabic

(١٩) برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسانية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، شباط ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/iraq_hno_٢٠٢١_executive_summary_arabic_-_feb_٢٠٢١.pdf

(٢٠) تقرير : الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٠ ، على الرابط:

https://www.ina.iq/١٠٢٣١٢--.html

(٢١) قالت وزيرة الهجرة العراقية ايفان فائق جابرو، إن : " هناك التزاما بالبرنامج الحكومي بأن يغلق ملف النزوح خلال ٦ أشهر ومن ضمنهم النازحون من جرف الصخر .. أننا وزارة الهجرة ملتزمة بهذا البرنامج وتأمل بعودة النازحين " . تقرير : الحكومة العراقية تحصي أعداد المخيمات والنازحين في البلاد، بتايخ ١٦ شباط ٢٠٢٤ ، على الرابط:

https://sarabic.ae/٢٠٢٣٠٥٠٥/-١٠٧٦٧٠١٤٨٤.html

(٢٢) نصار الحاج ، أعداد النازحين حالياً داخل المخيمات تبلغ نحو ٥٩ ألف عائلة في عموم العراق، بتاريخ ١٥ اب ٢٠٢٠ ، على الرابط:

https://www.ina.iq/١١١٢٠٩--.htm

(٢٣) الامم المتحدة– العراق ، يتجاوز عدد النازحين ٣.١ مليون عراقي، مكتب الامم المتحدة– العراق ، بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.uniraq.org/index.php?option=com_k٢&view=item&id=٤٠٨٣:٣-١&lang=ar

(٢٤) منظمة الهجرة الدولية ، المهجرون في العراق ، مصدر سبق ذكره .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) ما وراء تصريحات الحلبوسي بإمكانية تصفية المختفين قسريا بالعراق، بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٤،على الرابط :

https://www.aljazeera.net/politics/٢٠٢٢/١٢/١

(٢٧) للتوسع ينظر مثلا: أحلام أحمد عيسى، منى علي دعيج ، الاثار السياسية لحركة النزوح السكاني في العراق لعام ٢٠١٤ ، مجلة مداد الاداب, الجامعة العراقية ، المجلد ١، العدد خاص، ٢٠٢٣، ص٢٥٥-٢٥٧.وايضا : شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد ٢٨, العدد ١,٢٠٢١ ص ٤٣٣-٤٥٥، وايضا : سمية صديق محمد أمين، حسن علي سيد، إدراكات ما بعد الصدمة لدى المراهقين النازحين في محافظة نينوى، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة بغداد، المجلد ٦١, العدد٦٧، ٢٠٢٤، ص١٠٦٣-١٠٦٩.

(٢٨) للتوسع ينظر مثلا: برجان هاشم طه ، خبرات الحوادث الصدمية لدى النازحين العراقيين و اللاجئين السوريين ، مجلة دهوك الطبية, جامعة دهوك ، المجلد ٩, العدد٢، ٢٠١٥، ص٢٢-٢٥. وايضا : وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق ... خصائص الحالة وسياسات الإستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الإستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية، العدد ٥٠ ، ٢٠١٦ص١٢٢-١٢٦.

(٢٩) قارن مع: رياض مهدي عبد الكاظم، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، قضايا سياسية, جامعة النهرين ، العدد ٦٣, ٢٠٢٠، ص٢٧١.

(٣٠) يمكن النظر بالمصادر الاتية ، التي درست موضوع النازحين والنزوح في العراق :

– إيمان عبد الوهاب موسى، رباح مجيد الهيتي، المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين"دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية, جامعة الأنبار، المجلد ٢, العدد ٢, ٢٠٢٠، ص١١١–١١٣.

– جيا فائق رشيد، آثار الزواج المبكر عند الفتيات في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مخيمات النازحين) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة واسط ، المجلد ٢, العدد ٣٧, ٢٠٢٠، ص١٠٥.

– عبد علي حمد، ممدوح عطاالله فيحان، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة الانبار ، المجلد ١١, العدد ٢٥, ٢٠١٩، ص١٦.

(٣١) ايمان عبد الوهاب ، حارث حازم ايوب، العود للنزوح دراسة ميدانية للعائدين للمخيمات من مدينة الموصل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, جامعة كركوك، المجلد ١٥, العدد ١, ٢٠٢٠، ص٤٨٥.

(٣٢) برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسلنية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، مصدر سبق ذكره .

(٣٣) المصدر نفسه .

(٣٤) شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد ٢٨, العدد ١, ٢٠٢١، ص٤٤٥–٤٤٩.

وللمزيد: وسناء مالو علي النعيمي، علاقة الضغط النفسي بالعزلة الإجتماعية لدى طلبة المرحله الثانوية النازحين، مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة بغداد ، المجلد ١٧, العدد ٦٧, ٢٠٢٠، ص٥٢١.

(٣٥) منظمة العفو الدولية ، النازحون العراقيون يتعرضون للانتهاكات ، رقم الوثيقة MDE ٢٠١/٤٩٦٢/١٤، موقع المنظمة ، بتاريخ تشرين الثاني ٢٠١٦ ، على الرابط:

https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE١٤٤٩٦٢٢٠١٦ARABIC.PDF

(٣٦) عدي نعمت عجاج، ظفر حاتم فضيل، الشعور بالوحدة النفسية لنازحي محافظة نينوى في المخيمات، مجلة كلية التربية, جامعة واسط , المجلد ٣, العدد ٣٨ ، ٢٠٢٠، ص١٠٢٦ .

المصادر

اولا: الكتب العربية:

١. حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية و دورها، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨

٢. خليل وهدان ، الهجرة القسرية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٥.

٣. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، عمان ، العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٩.

٤. محمد صافي ، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، القاهرة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٥. محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥.

٦. المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، المنظمة الخضراء ، بغداد، كانون الثاني ، ٢٠١٣.

٧. يونامي، تقرير حقوق الإنسان في العراق يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

ثانيا: الدوريات العربية

١. أحلام أحمد عيسى، منى علي دعيج ، الاثار السياسية لحركة النزوح السكاني في العراق لعام ٢٠١٤ ، مجلة مداد الآداب, الجامعة العراقية ، المجلد ١، العدد خاص ، ٢٠٢٣ .

٢. اسامة صبري محمد، حماية النازحين داخليا في النزاعات المسلحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, جامعة القادسية ، العدد ٣، ٢٠١٠ .

٣. إيمان عبد الوهاب موسى، رباح مجيد الهيتي، المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين "دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية, جامعة الأنبار، المجلد ٢, العدد ٢, ٢٠٢٠ .

٤. ايمان عبدالوهاب ، حارث حازم ايوب، العود للنزوح دراسة ميدانية للعائدين للمخيمات من مدينة الموصل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, جامعة كركوك، المجلد ١٥, العدد ١, ٢٠٢٠.

٥. برجان هاشم طه ، خبرات الحوادث الصدمية لدى النازحين العراقيين و اللاجئين السوريين ، مجلة دهوك الطبية, جامعة دهوك ، المجلد ٩, العدد ٢، ٢٠١٥ .

٦. جيا فائق رشيد، آثار الزواج المبكر عند الفتيات في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مخيمات النازحين))، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة واسط ، المجلد ٢, العدد ٣٧, ٢٠٢٠.

٧. حيدر ادهم الطائي، ونرجس محمد كاظم، بعض جوانب النظام القانوني لحماية النازحين قسرا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة ، كلية القانون والعلوم السياسية المجلد ١, العدد ٢/٤٧, ، ٢٠٢٠ .

٨. خالد حساني ، التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، الجزائر ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ .

٩. رياض مهدي عبد الكاظم، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، مجلة قضايا سياسية, جامعة النهرين ، العدد ٦٣, ٢٠٢٠ .

١٠. سمية صديق محمد أمين، حسن علي سيد، إدراكات م ابعد الصدمة لدى المراهقين النازحين في محافظة نينوى ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة بغداد، المجلد ٦١, العدد٦٧، ٢٠٢٤ .

١١. شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد ٢٨, العدد ١, ٢٠٢١.

١٢. صهيب خالد جاسم ، الازمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، العدد ٢، المجلد ٢، ٢٠١٩.

١٣. عبد علي حمد، ممدوح عطاالله فيحان، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الانبار ، المجلد ١١, العدد ٢٥, ٢٠١٩

١٤. عدي نعمت عجاج، ظفر حاتم فضيل، الشعور بالوحدة النفسية لنازحي محافظة نينوى في المخيمات، مجلة كلية التربية, جامعة واسط , المجلد ٣, العدد ٣٨ ، ٢٠٢٠.

١٥. عمار عيسى كريم، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية(دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق, جامعة تكريت، المجلد١, العدد٣، ٢٠٠٩.

١٦. فيصل محمد عليوي، الاثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودور الاحتلال والارهاب في تشظي الهوية الوطنية – مخيمات النزوح (كركوك، سليمانية، أربيل) أنموذجا، مجلة آداب الفراهيدي, جامعة تكريت، المجلد ١٢, العدد ٤٢ ، ٢٠٢٠.

١٧. سناء مالو علي النعيمي، علاقة الضغط النفسي بالعزلة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية النازحين، مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة بغداد، المجلد ١٧, العدد ٦٧, ٢٠٢٠.

١٨. وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق ... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية، العدد ٥٠، ٢٠١٦.

١٩. يحيى الكبيسي ، التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تشرين الثاني ٢٠١٣.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١. صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠١٥.

رابعا: مقالات الانترنت:

١.الامم المتحدة–العراق ، يتجاوز عدد النازحين ٣.١ مليون عراقي، مكتب الامم المتحدة–العراق ، بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.uniraq.org/index.php.ar

٢. برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسانية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، شباط ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.humanitarianresponse.info/sites/

٣. تقرير : الجمهورية العراقية ، النزوح الداخلي ومضة انسانية ، تموز ٢٠١٤ ، على الرابط:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IRQ_snapshot _ar_١٤٠٧٢٤.pdf

٤. تقرير : الحكومة العراقية تحصي أعداد المخيمات والنازحين في البلاد، بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٤ ، على الرابط:

https://sarabic.ae.html

٥. تقرير: الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، بتاريخ ١٦ شباط ، على الرابط: https://www.ina.iq/١٠٢٣١٢--.html

٦. الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الجهاز ، بتاريخ ٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

http://cosit.gov.iq/ar

٧. كينيث روث، التقرير العالمي ٢٠١٤: العراق، أحداث عام ٢٠١٣، موقع هيومن رايتس ووتش، بتاريخ أغسطس/آب ٢٠١٣، على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/

٨. لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ ٣ مليون : المنظمة الدولية للهجرة، الامم المتحدة-العراق ، بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢١، على الرابط:

https://www.uniraq.com/index.php

٩. ما وراء تصريحات الحلبوسي بإمكانية تصفية المختفين قسريا بالعراق ، بتاريخ ١٥ تموز ٠٢٤ ، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/politics/٢٠٢٢/١٢/١٨

١٠. منظمة العفو الدولية ، النازحون العراقيون يتعرضون للانتهاكات ، رقم الوثيقة MDE ٢٠١/٤٩٦٢/١٤، موقع المنظمة ، بتاريخ تشرين الثاني ٢٠١٦ ، على الرابط:

https://www.amnesty.org/download/Documents/

١١. منظمة الهجرة الدولية ، المهاجرون في العراق ، بتاريخ ٣١ ايار ٢٠٢١، على الرابط:

http://iraqdtm.iom.int/Arabic

١٢. نصار الحاج ، أعداد النازحين حالياً داخل المخيمات تبلغ نحو ٥٩ ألف عائلة في عموم العراق، بتاريخ ١٥ اب ٢٠٢٠ ، على الرابط:

https://www.ina.iq/١١١٢٠٩--.html

خامسا: المراجع الانكليزية

١. Fragile States Index ٢٠٢٠, the Fund for Peace, ٢٠٢٠, P: ١١.